

دور صندوق النقد الدولي في مساعدة دول الربيع العربي

The role of the International Monetary Fund in helping the Arab Spring countries

د. يخلف العربي

جامعة سوق اهراس (الجزائر)

ikhleflarbi@yahoo.fr

د. عزالدين نادية

جامعة فرحات عباس - سطيف 1 (الجزائر)

aznadia12@gmail.com

د. معيوف هدى

جامعة سوق اهراس (الجزائر)

mayouf.houda@yahoo.com

الملخص:

من الطبيعي أن تتأثر اقتصادات دول الربيع العربي مثل البلدان الأخرى في العالم التي شهدت مثل هذه الثورات والتي أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاختلالات المالية. وضمن هذه التداعيات يأتي دور الحكومات الجديدة انطلاقاً من الرغبة في توفير المزيد من فرص العمل للأفراد وتخفيف الضوابط بين طبقات المجتمع المختلفة. لكن مثل هذا النهج قد يجبر هذه الحكومات على تحمل المزيد من الأعباء المالية لتجد نفسها أمام صندوق النقد الدولي، الذي لا يركز على القضايا الاجتماعية التي تؤثر على المواطنين مثل الفقر والبطالة والفساد. في هذه الدراسة سوف نتطرق إلى أهم الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول الربيع العربي ودور صندوق النقد الدولي في معالجتها.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2021/12/27

تاريخ القبول:

2022/01/26

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الربيع العربي
- ✓ صندوق النقد الدولي
- ✓ الاقتصاديات العربية

Abstract :

Naturally, the economies of the Arab Spring countries, such as other countries in the world that have experienced such revolutions, have been affected and have leading to a decline in economic growth rates and increased financial imbalances. Among these consequences, the role of new governments comes from the desire to provide more employment opportunities for individuals and to reduce the differences between the different strata of society. But such an approach could force these governments to shoulder more financial burdens to find themselves in front of the International Monetary Fund, which has little focus on social issues affecting citizens such as poverty, unemployment and corruption. In this study we present the most important economic crises witnessed by the Arab Spring countries and the role of the IMF in dealing with them.

Article info

Received

27/12/2021

Accepted

26/01/2022

Keywords:

- ✓ Arab Spring
- ✓ IMF
- ✓ Arab Economies

1. مقدمة:

خرجت ثورات الربيع العربي لرفض الهيكل الاقتصادي "المتخلف" والذي رسخ لدى الشعوب الفقر والبطالة والفساد أملاً في التحول نحو الأفضل، غير أن حكوماتها لم تلجأ لمعالجة الهيكل الاقتصادي الهش الذي رسخته الحكومات المتعاقبة خلال السنوات السابقة للثورات وبدأت من حيث انتهت متحملة على عاتقها أعباء مالية من عجز ودين وتخلف، لتتوجه لطرق أبواب صندوق النقد الدولي لمعالجة هذه الأزمات وتقديم المشورة بشأن التحول الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تظهر لنا الإشكالية الرئيسة والمتمثلة في :

ما هو دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمات دول الربيع العربي؟

وللإجابة على هذا التساؤل ستمحور هذه الدراسة حول النقاط التالية:

- التعريف بصندوق النقد الدولي؛
- ثورات الربيع العربي؛
- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمات دول الربيع العربي.

2. التعريف بصندوق النقد الدولي

1.2 ظروف نشأته:

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية بانتشار الحروب التجارية واقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية (بين دولتين) ولجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية والسعريّة على التجارة الخارجية، كما أنه لم يكن هناك نظام متفق عليه لتعديل أسعار الصرف خاصة بعد عجز الدول عن الرجوع إلى قاعدة أو نظام الذهب بعد أزمة الكساد العظيم 1929، حيث اتجهت الكثير من الحكومات إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف إنعاش تجارتها الخارجية وكسب ميزة تنافسية على الدول الأخرى (إفقار الجار). إن هذه الممارسات غير المشروعة أثرت على معدلات نمو التجارة الدولية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً وأبطأت حركات تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل مما دفع الدول إلى تكثيف جهودها لوضع حد لمثل هذه الممارسات والبحث عن آليات وتنظيمات جديدة تدعم استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي بصياغة قواعد نظام نقدي دولي جديد مبنية على أسس محددة ومبادئ ثابتة، جسدها الاجتماع الذي انعقد سنة 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يطلق عليه مؤتمر بريتون وودز، حيث أوصى البيان الختامي للاجتماع على رفض العلاقات التجارية الثنائية (اتفاقيات الدفع الثنائية) وضرورة تعزيز التعاون النقدي الدولي والرقابة على التحركات الرأسمالية بإنشاء هيئتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. (لطرش، 2009، الصفحات 1-2)

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ أهمها: (البلاوي، 2001، صفحة 69)

- أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف؛
- أن المصلحة تقتضي زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر إلى اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات؛
- إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف وضمان قابلية تحويل العملات لتحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية لدول العالم P
- إنشاء منظمة دولية ذات تعددية وظيفية لتحقيق التعاون النقدي (ولهذا أنشئ صندوق النقد الدولي).

2.2 أهدافه:

- تضمنت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق الأهداف القانونية من نشأته وهي: (الذكي، 2004، الصفحات 22-23)
- تعزيز وتكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون والتشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية؛
- تسهيل وتيسير النمو والتوسع المتوازن في التجارة الدولية للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل القومي؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات ومساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لاختلالات ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، والتخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية؛
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات قد تضر بالاقتصاد القومي للبلد أو الاقتصاد العالمي؛
- تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية.

3. ثورات الربيع العربي

1.3 الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع ثورات الربيع العربي:

- هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع هذه الثورات، حيث يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية مشتركة ما بين الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول، وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل، ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد ذلك في الآتي: (البكري، 2012)
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، إضافة إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة؛
 - ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول يئس من سوق العمل، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 8%، وهو أعلى معدل عالمي، إذ بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون عاطل؛
 - ارتفاع معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، إذ بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان نحو 40%، وتجاوز 21% في مصر، و10% في سورية والعراق وتونس والجزائر؛
 - تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59% في العراق، ونحو 33.6% في مصر، ونحو 15.5% في سورية، ونحو 13.2% في ليبيا، ونحو 19.4% في تونس، ونحو 41.1% في اليمن؛
 - ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن

34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

2.3 الانعكاسات الاقتصادية لثورات الربيع العربي:

دلت كل المؤشرات الاقتصادية المتوفرة من المنظمات الاقتصادية الدولية أو المصادر الحكومية الى تدهور حاد في كل القطاعات الاقتصادية لتلك الدول: (البكري، 2012)

- مصر:

✓ تراجع الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي بنحو 19 مليار دولارا نتيجة لخروج رؤوس أموال أجنبية بمقدار 8.8 مليار دولار، ودفع 4.9 مليار دولار لخدمة الديون الخارجية المصرية (فوائد وأقساط سداد)، وتحويل 2.6 مليار من قطاع البترول ودفع 2.6 مليار لاستيراد السلع التموينية؛

✓ قدر العجز المبدئي للميزانية العامة المصرية في عام 2012 بـ 134 مليار جنيه (22 مليار دولار تقريبا)؛

✓ انخفاض التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية مرات عدة بعد الثورة إلى مستويات متدنية نتيجة لتردي الأوضاع السياسية؛

✓ كشف أحدث تقرير للبنك المركزي المصري عن أن ديون مصر الخارجية ارتفعت الى 34.9 مليار دولار بنهاية يونيو 2010. وأشار التقرير، إلى ارتفاع رصيد الدين الخارجي المستحق على مصر بـ 1.2 مليار دولار بزيادة نسبتها 3.6%، مقارنة بنهاية يونيو من العام 2010 عندما كان الدين الخارجي يقدر بـ 33.7 مليار دولار؛

✓ لم يتخطى نمو إجمالي الناتج القومي 1.2% عام 2011 بالمقارنة مع 5.1% عام 2010؛

✓ تصاعدت الأزمات المعيشية في مصر منذ إعلان البنك المركزي المصري تحرير العملة المحلية (الجنيه) عام 2016، فبعد هذه الخطوة فقد الجنيه المصري أكثر من نصف قيمته، وشهدت البلاد ارتفاعا جنونيا بالأسعار أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، ومن ثم تضررت معظم الشركات المحلية والأجنبية في البلاد؛

✓ بلغ إجمالي ديون مصر الخارجية مع الفوائد 91.5 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2017، بحسب ما أعلن البنك المركزي المصري، وبلغت نسبة الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 36.1%، فيما تقدر حصة كل مواطن مصري من دين بلاده بـ 880 دولاراً، أي ما نسبته 24.4% من متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- ليبيا:

✓ جاء في تقرير صندوق النقد الدولي ان ليبيا كانت تصدر 1.65 مليون برميل نفط يومياً قبل الثورة، أما الان فهي تصدر 600 ألف برميل يوميا فقط، وان ذلك سيؤدي انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 63.6%، علما ان ليبيا تعتمد على الإيرادات النفطية في موازنتها بنسبة 94.3%؛

✓ فقد الدينار الليبي 20% من قيمته مقابل الدولار لعدم قدرة البنك المركزي الليبي الحصول على العملات الأجنبية بسبب توقف تصدير النفط؛

✓ الناتج المحلي الإجمالي الليبي انكمش بنسبة كبيرة بلغت 60% في عام 2011؛

✓ لجأت ليبيا منذ سنة 2015 إلى اتخاذ عدة إجراءات تقشفية بسبب تراجع احتياطي النقد الأجنبي، وتدنّي إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالمياً، فضلاً عن ارتفاع عجز الموازنة العامة مع استمرار العنف والصراعات المسلحة والانقسام السياسي ونضوب مصادر الدخل. (الخميسي، 2017)

- تونس:

- ✓ أصبحت نسبة النمو 0% عام 2011 بعدما سجل 3,1% عام 2010؛
- ✓ أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في تونس إلى مستوى 5.7% منذ بداية العام 2012 وهو ما يعد أعلى مستوى لارتفاع الأسعار منذ 6 سنوات، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية وحدها بنسبة 9% والطاقة بـ 8.1% والنقل بنسبة 4.7% فيما سجلت منتجات الملابس 3% وهي أقل نسبة ارتفاع؛
- ✓ ارتفع مؤشر كلفة أشغال صيانة وترميم المنازل من نسبة 6.6% (إلى 14.9%) كما ارتفعت أسعار الإيجار في تونس بنسبة 4.6%؛
- ✓ تراجعت السياحة التي تعدّ أكبر مزود للنقد الاجنبي في تونس بنسبة بلغت 50%.
- ✓ تقلصت الاستثمارات الأجنبية حوالى 20%، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، مما ساهم في زيادة عجز الموازنة، وتخفيض التصنيف السيادي وارتفاع كلفة الحصول على القروض؛
- ✓ إن عجز ميزان المدفوعات بلغ نحو 7%، بعد أن كان 2.5% قبل اندلاع الثورة.
- ✓ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي بنسبة 2% خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بنظيره في عام 2010، وذلك حسب «تقديرات أولية» للمعهد الوطني للإحصاء التونسي.
- ✓ مثل الدين العام التونسي في نهاية 2017 ما نسبته 69.49% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 61.87% في نهاية 2016. وبلغت حصة كل مواطن تونسي من ديون بلاده نحو 2400 دولار، استناداً للإحصائيات الرسمية لأعداد السكان للعام 2016، وهذا الرقم يعادل 61.5% من متوسط دخل الفرد السنوي الذي يبلغ 3900 دولار.

- سوريا:

- نتيجة لثورات الربيع العربي تحوّل الاقتصاد السوري خلال الأعوام الماضية إلى اقتصاد حرب، حيث الأولوية هي تأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء، وسط تراجع كبير يتمثل أهمه في: (الجندي، 2017)
- ✓ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري الى أقل من نصف ما كان عليه قبل بدء الحرب، وقد يستغرق الأمر عشرين عامًا أو أكثر لعودة مستوياته قبل الصراع.
- ✓ نحو 27% من مجموع الوحدات السكنية قد دُمّرت أو تضررت جزئيًا، كما تضرر نحو نصف مجموع المنشآت الطبية جزئيًا.
- ✓ 6 من بين كل 10 سوريين يعيشون الآن في فقر مدقع، بسبب الحرب.
- ✓ فقدان نحو 538 ألف وظيفة سنويًا في الفترة الممتدة من العام 2010 حتى العام 2015. وإن ثلاثة من أصل أربعة سوريين في سن العمل، أي ما يقارب تسعة ملايين شخص، لا يعملون أو غير منخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب.
- ✓ ارتفاع نسبة تضخم الأسعار، حيث بلغ متوسط تكلفة المعيشة الشهرية في دمشق حوالي 317 ألف ليرة سورية (ما يزيد عن 600 دولار) شهريًا. ومع ذلك، فإن متوسط الراتب الشهري للموظف الحكومي يتراوح عند 40 ألف ليرة سورية (أقل من 80 دولارًا).
- (البكري، 2012)
- ✓ شهد الاقتصاد السوري، خلال الأعوام الخمسة الماضية، خسائر تصل إلى 254.7 مليار دولار، وتعادل 468% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في سنة 2010. ويعدّ هروب رؤوس الأموال أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب.

✓ زيادة الانكماش الاقتصادي في سنة 2016 بنسبة 25 %، أي وصل إلى ما يقارب 65 %، بسبب استمرار توقف حركة التجارة ونقص المعروض من الليرة السورية والانخفاض الحاد في قيمتها؛

✓ كشف تقرير إحصائي أصدره البنك الدولي حول الديون الدولية، في جانفي 2017، عن أن حجم الدين العام السوري بلغ 4.394 مليارات دولار، أي ما يعادل 9.7% من الناتج المحلي للبلاد البالغ 45 مليار دولار. وتبلغ حصة الفرد في سوريا من ديون بلاده 241 دولاراً، وهو ما يعادل نحو 20.2% من متوسط دخل الفرد السنوي البالغ 1188 دولاراً، استناداً لإحصائيات الأمم المتحدة لعدد السكان في البلاد البالغ 18.2 مليون نسمة.

4. دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمات دول الربيع العربي

كانت مشورة صندوق النقد الدولي قبل بدء التحولات في عام 2011 تركز على السياسات الاقتصادية الكلية السليمة المحققة للاستقرار والنمو، ولم تكن الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام. وعقب التحولات السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا التي لفحها الربيع بثوراته التي انطلقت في عام 2011، وفي ضوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية المحفوفة بالتحديات، وارتفاع الدين العام، والاختلالات الكبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي، ركزت مشورة الصندوق في المقام الأول على دعم الاستقرار الكلي مع مزيد من التركيز على توفير فرص العمل والتدابير الدافعة للنمو التي تشارك في منافعه جميع شرائح المواطنين.

- تونس:

لقد ألحقت جائحة كوفيد-19 ضرراً بالغاً بتونس وأدت إلى هبوط اقتصادي غير مسبوق فالتقديرات تشير إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها 8,2% في عام 2020، وهو أكبر هبوط اقتصادي شهدته تونس منذ استقلالها. وقفز معدل البطالة إلى 16,2% في نهاية سبتمبر، مما أضر بشكل غير متناسب بالعمال ذوي المهارات المتدنية والنساء والشباب، و أجب اضطرابات اجتماعية. وتباطأ التضخم نتيجة الانكماش في الطلب المحلي وانخفاض أسعار الوقود الدولية. وانخفض عجز الحساب الجاري إلى 6,8% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعاً بانخفاض الطلب على الواردات واستمرار تدفق تحويلات المغتربين، رغم الصدمة القوية التي أصابت الصادرات واختيار عائدات السياحة، وسجل عجز المالية العمومية ومستوى الدين العام ارتفاعاً حاداً في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن عجز المالية العمومية (باستثناء المنح) بلغ 11,5% من إجمالي الناتج المحلي. وانخفضت الإيرادات نتيجة انخفاض الحصيللة الضريبية. وأدى التوظيف الإضافي (40% منه تقريباً في قطاع الصحة، لأسباب من بينها مكافحة جائحة كوفيد-19) إلى رفع كتلة أجور القطاع العام إلى 17,6% من إجمالي الناتج المحلي، لتصبح ضمن أعلى الكتل في العالم. وتم تعويض ارتفاع النفقات بانخفاض نفقات الاستثمار ودعم الطاقة. ونتيجة لارتفاع عجز المالية العمومية والانكماش في إجمالي الناتج المحلي، تشير التقديرات إلى ارتفاع الدين العام المركزي إلى قرابة 87% من إجمالي الناتج المحلي، وكان من المتوقع أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي مسجلاً 3,8% في عام 2021 مع بدء انحسار آثار الجائحة غير أن قدراً كبيراً من المخاطر المعاكسة تحيط بهذا التوقع، نظراً لعدم اليقين المحيط بمدة الجائحة ومدى حدتها وتوقيت إجراءات التطعيم خاصة مع السلالات المتحورة الجديدة لهذا الفيروس. وبالتالي تعتمد الآفاق متوسطة الأجل اعتماداً أساساً على المسار المستقبلي لسياسة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة.

في ظل هذه الاختلالات لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي حيث بلغ مجمل القروض المشروطة الممنوحة لتونس من صندوق النقد الدولي، خلال السنوات الثلاث الماضية، 4.6 مليارات دولار. (بن مصطفى، 2016) ومنذ الإعلان، بتاريخ 13 ماي 2016، عن موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج جديد للدعم المالي المشروط لتونس بقيمة 2.8 مليار دولار، تسارعت وتيرة

الخطوات الحكومية الهادفة إلى تمرير القوانين والتشريعات المتوافقة مع "إصلاحات" الصندوق الذي يشترط هذه المرة خارطة طريق واضحة، من رفع الدعم، وخفض الوظائف، وخفض كتلة الأجور من 14% من الناتج الداخلي حالياً، إلى 12% حتى عام 2020. (فرح و آخرون، 2017)، ولقد اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتقديم تقييم اقتصادي لتونس من طرف خبراء الصندوق بالموازات مع المشاورات الرابعة سنة 2021 كما يلي¹:

1. إتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأشاروا إلى تفاقم أوجه الهشاشة الاجتماعية-الاقتصادية في تونس بسبب أزمة جائحة كوفيد-19. وأثنوا على تحرك السلطات على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة. وذكر المديرون أن مخاطر التطورات السلبية تهيمن على الأوضاع رغم توقعات تعافي النمو بدرجة محدودة في عام 2021. واتفقوا على أن الأولوية العاجلة تتمثل في إنقاذ الأرواح والأرزاق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لحين انحسار الجائحة. وذكروا أنه ينبغي للسياسة الاقتصادية أن تركز كذلك على استعادة الاستدامة المالية وبقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها، وتشجيع النمو الشامل
2. وأوصى المديرون بضرورة أن يكون خفض العجز المالي هو هدف سياسة المالية العمومية وما يتعلق بها من إصلاحات. وفي هذا السياق، أكدوا على الحاجة إلى خفض فاتورة الأجور والحد من دعم الطاقة مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين. وأشار المديرون إلى أن الدين العام التونسي من الأرجح أن يبلغ مستوى غير مستدام ما لم يُعتمد برنامج قوي وموثوق للإصلاح يحظى بتأييد واسع النطاق. ودعوا كذلك السلطات إلى تعزيز عدالة النظام الضريبي وجعله أكثر دعماً للنمو وحثوا على اتخاذ إجراءات لتسوية المتأخرات المتراكمة في نظام الضمان الاجتماعي.
3. شدد المديرون على ضرورة تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق للمؤسسات العمومية بغية تخفيض التزاماتها الاحتمالية. وحثوا السلطات على اعتماد خطة للحد من مخاطر هذه المؤسسات على المالية العمومية والنظام المالي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين إعداد التقارير المالية والشفافية.
4. أكد المديرون أن السياسة النقدية ينبغي أن تركز على التضخم عن طريق توجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. وحثوا السلطات على تجنب التمويل النقدي للميزانية، وأشاروا عليها بتنفيذ خارطة طريق لاستهداف التضخم وإعداد خطة تدريجية تقوم على شروط لتحرير الحساب الرأسمالي، مع مراقبة سلامة القطاع المالي عن كثب.
5. أكد المديرون أن تشجيع نشاط القطاع الخاص يمثل مطلباً حيوياً من أجل زيادة النمو الممكن وجعله أكثر توليداً لفرص العمل وأكثر احتواءً لشرائح المجتمع. وأشاروا إلى ضرورة تركيز جهود الإصلاح على إلغاء الاحتكار، وإزالة العقبات التنظيمية، وتحسين بيئة الأعمال. ورحبوا بالجهود المبذولة لزيادة الشمول المالي والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. وشدد المديرون على أهمية تعزيز الحوكمة ودعوا إلى فعالية تنفيذ نظم مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشددوا كذلك على ضرورة توخي الفعالية والشفافية في المصروفات المرتبطة بالجائحة. ورحب المديرون بهدف الاستثمار في الطاقة المتجددة للتصدي لتغير المناخ.

- مصر:

قامت الثورة المصرية في العام 2011، بعد أن طبقت مصر إصلاحات هيكلية كبيرة لتسهيل النمو الاقتصادي، ولكن على الرغم من أنّ هذه الإصلاحات لاقت النجاح في تحسين نسبي في النمو الاقتصادي، فقد فشلت الحكومة في أن تعالج بشكل مباشر المسائل

¹ من تقارير صندوق النقد الدولي المشاورات المادة الرابعة مع تونس يوم 22 فيفري 2021.

المتعلقة بالفقر والبطالة العالية (ولا سيما بين النساء والشباب) وعدم المساواة والفساد. وقد شكّلت هذه المسائل جزءاً من العوامل الأساسية التي أدت إلى معارضة حكومة حسني مبارك في العام 2011.

في نهاية 2012، وقعت مصر مع الصندوق اتفاقاً مبدئياً للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار على أن يترافق ذلك مع إصلاحات اقتصادية. لكن المناقشات توقفت بعد أشهر بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد. (ناصر، 2016) وفي سنة 2016 وقعت على اتفاقية لاقتراض 12 مليار دولار من الصندوق لمدة 3 سنوات، على أن تخضع لمراجعات مستمرة لتطبيق شروط الصندوق الصعبة التي تقضي بتحرير الدعم، رفع الأسعار، زيادة الضرائب، التقشف، الخصخصة، وخفض الوظائف. هكذا، امتثلت مصر للإملاءات، ورفعت بالفعل أسعار المحروقات والكهرباء، معلنة خطة زمنية للتحرير الكامل من قيود الدعم. واشتعلت الأسعار وزادت الضرائب، وتم تعويم العملة. وبات الخروج من الأزمة الاقتصادية صعباً، بل إن تقريراً صدر عن الإدارة الأميركية مؤخراً توقع إفلاس مصر. (فرح و آخرون، 2017)، وهذا بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل. وقد شملت النقاط الأساسية في البرنامج الذي قدمه الصندوق تحرير نظام سعر الصرف (أي تعويم الجنيه المصري) وضبط أوضاع المالية العامة لخفض نفقات الموازنة وزيادة الضرائب وإجراء إصلاحات هيكلية عميقة وإلغاء تنظيمات مرتبطة بشركات الأعمال لتحفيز النمو الاقتصادي.

حيث أدت تلك الإصلاحات إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بشكل كبير أكثر مما توقعه صندوق النقد الدولي نفسه، والأكد أن انخفاض قيمة العملة قد رفع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وأسعار الأدوية حيث تعدّ أيضاً مسألة حصول المصريين الأقل حظاً على الأدوية الضرورية مصدر قلق رئيسياً في أنحاء البلاد، فقد ارتفعت أسعار الأدوية بشكل كبير بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري.. وبالإضافة إلى لجم الإنفاق الإجمالي على دعم الأسعار، قلّصت مصر أيضاً نفقات القطاع العام بموجب اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي في أغسطس 2016. ونتيجة لإصلاحات كلفة الأجور، شهد إجمالي أجور القطاع العام انخفاضاً سنوياً مستمراً من نسبة 8.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2014/2015 إلى 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2018/2017، وفي غضون ذلك، وبهدف زيادة الإيرادات، فرضت الحكومة ضريبة على القيمة المضافة ورسوماً جديدة وباعت أيضاً أراضي وتراخيص لقطاع الاتصالات. وقد بلغت الضريبة على القيمة المضافة 14% على معظم السلع والخدمات في 2018. وكان آخر توسع في تطبيق هذه الضريبة منذ أيام حيث طبقت أيضاً على طلبات الدليفري. وتتجاهل سياسات من هذا النوع بالإجمال معاناة الطبقة الفقيرة في مصر. حيث تُرَجَّح بعض الدراسات أن تزيد سياسة الضريبة على القيمة المضافة نسبة السكان الفقراء في مصر (الذين يعيشون بأقل من 26 دولاراً في الشهر) من 27.8% في العام 2015 إلى أكثر 35% على الأقل. واللافت أن مصر قد وضعت هذه السياسة بعد أن خفّضت معدل الضريبة المفروضة على فئة السكان ذات الدخل الأعلى من 25% إلى 22.5% في العام 2015، وقد اعتُبر هذا التخفيض كتخفيف من الأعباء الضريبية على أثرياء مصر كما أنه لم يتم تخصيص سوى 14 مليون دولار من قرض صندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار من أجل تحسين البنى التحتية للنساء المصريات، وهو مبلغ يبدو أنه من المستبعد أن يحسّن الأوضاع الحالية بشكل ملحوظ.

وانطلاقاً من نفس الفلسفة أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين مثل قانون التأمينات والمعاشات (148 لسنة 2019) الذي يبتقص حقوق المحالين إلى المعاش الطبيعي أو المعاش المبكر. وقانون العمل المقدم حالياً، على ما فيه من أوجه قصور شديدة في حماية حقوق العمالة غير المنتظمة وفي القلب منها عاملات المنازل. وكذلك قانون التأمين الصحي الشامل الذي يلزم الجميع بدفع حصة تأمينية لكل أفراد الأسرة وهو ما يمثل عبئاً على كاهل العمال خاصة العمالة غير المنتظمة.

كما تم تصفية وبيع الكثير من الشركات الكبرى المملوكة للدولة وتسريح عمالها، وكان آخرها شركة الحديد والصلب (صرح ورمز من رموز سيادة مصر الصناعية، ويمكن التأكيد أن برنامج تسهيل الصندوق الممدد في مصر لن يعالج مشاكل الفقر وعدم المساواة والفساد التي لا تزال تلقي بحملٍ ثقيل على كاهل مصر. لذلك، المطلوب وضع استراتيجية وطنية للتخفيف بشكل فعال من الأثر السلبي لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد للحؤول دون تعرض الفقراء في مصر لمعاناة هم بغنى عنها.

إلا أن هذه الأمور كلها مؤقتة ومشروطة ومرتبطة بمصالح أمريكا والدول الكبرى وتضيف قروضاً وعباء جديدة وستبقى سياسات الصندوق كما هي من حيث الهيمنة، وأن الديون وفوائدها سوف تؤجل بعض الوقت فقط لحين الخلاص من جائحة كورونا ولم ترق إجراءات الصندوق إلى مستوى الواجبات التي كان ينبغي على الصندوق الالتزام بها لاسيما تجاه الدول الفقيرة.

- **اليمن:** في مطلع عام 2014، أعلن صندوق النقد الدولي موافقته على منح اليمن قرضاً بقيمة نصف مليار دولار مشروطة بتنفيذ إجراءات أبرزها رفع الدعم عن الوقود. وهو القرار الذي اتخذته الحكومة واستغلته جماعة المتمردين الحوثيين لتنفيذ احتجاجات للمطالبة بإلغاء القرار مع فرض حصار مسلح على العاصمة اليمنية صنعاء. وتحت ضغط الحوثيين ألغت الحكومة جزءاً كبيراً من الزيادة في أسعار الوقود بعد أسابيع من سريانها. وأعلنت عن تشكيل حكومة بالشراكة مع الحوثيين، وعقب ذلك سلم الصندوق للحكومة الجديدة 37 مليون دولار دفعة من القرض. لكن الحوثيين نفذوا انقلاباً على الرئيس عبد ربه منصور هادي، فجمّد صندوق النقد بقية القرض. (فرح وآخرون، 2017)

- **سوريا:** لم تقع سوريا في فخ إجراءات صندوق النقد الدولي، لاعتبارات يراها مختصون تتعلق بقلّة المديونية الخارجية لسوريا، ولأن النظام السياسي في سوريا لم يشأ كشف الاقتصاد وموارده أمام المؤسسات الدولية، ليبقى محتكراً الموارد لما فيها من مصالح السلطة الحاكمة ومن يدور في فلكها. (فرح و آخرون، 2017) ووفقاً لتقرير للصندوق فإن اقتصاد البلاد عاد عقوداً إلى الوراء عن مستويات ما قبل الحرب، وإن إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والبشري في سوريا ستكون مهمة مضيئة للجميع.

وقد يستغرق الأمر 20 سنة أو أكثر لإعادة الناتج المحلي الإجمالي لسوريا إلى مستوياته قبل اندلاع الحرب، على الرغم من أن اقتصاد البلاد كان قبل 2011 محدوداً لجهة ضعف بيئة الأعمال وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. (الوسط، 2017)

- **ليبيا:** تعاني ليبيا من أزمة اقتصادية خانقة بسبب تراجع الإنتاج الحالي من النفط إلى أقل من 700 ألف برميل يومياً، مقارنة بنحو 1.6 مليون برميل قبل اندلاع الثورة عام 2011. ولكن محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق، أحمد المنيسي، قال: "إن ليبيا دولة غنية ولا تحتاج إلى صندوق النقد الدولي، ولكنها تحتاج الاستشارات الفنية. وتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير له أن يرتفع الميزان التجاري في ليبيا خلال سنة 2018 ليسجل 4.8 مليارات دولار. وأشادت البيانات الاقتصادية للصندوق بسياسة التقشف التي تقوم بها السلطات، مما يسهم في فائض يبلغ 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الموارد النفطية في ليبيا 95% من إيرادات الميزانية العامة، ويخصص أكثر من نصف الميزانية لرواتب موظفي القطاع العام والدعم الحكومي لعدد من المنتجات، من بينها الخبز والوقود، وخدمات مثل العلاج في المستشفيات بالمجان، وكذلك العلاج في الخارج.

5. خاتمة:

خرجت ثورات الربيع العربي لرفض الهيكل الاقتصادي "المتخلف" والذي رسخ لدى الشعوب الفقر والبطالة والفساد، غير أن حكوماتها توجهت لطرق أبواب صندوق النقد الدولي الذي يركز في اهتماماته بشكل أكبر على الأمور المادية والمالية كإصلاح المالية العامة والعجز الخارجي دون النظر للمسائل الاجتماعية التي ترهق المواطن كالفقر والبطالة والفساد، فإنه يكون عرضة لردة فعل أخرى من قبل الشعوب

التي ترفض هذا النوع من السياسات على أمل مجيء حكومة أخرى تطبق سياسات اقتصادية متوازنة تخرج الشعب من الدائرة التي لظالمًا أراد الخروج منها نحو الازدهار والتقدم والرفاه.

ومن خلال الدراسة اتضح أنه لكي يتم تحويل ثورات الربيع العربي إلى فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي لا بد من استعادة الاستقرار السياسي أولاً ثم الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة العربية. تلك المنطقة التي تم استنزاف ثرواتها طويلاً بفعل التوترات السياسية والسياسات الاقتصادية غير الموازية وغير المحفزة للنمو. وحتى تتحقق ثمار الربيع العربي على المستوى الاقتصادي فلا بد من إعادة تأهيل الإنسان العربي ليصبح قادراً على المنافسة والعمل وزيادة مستويات الإنتاجية وهو ما يتطلب استراتيجيات واقعية وليست نظرية للتنمية البشرية تأخذ بيد الشباب العربي وتؤهله للمنافسة في سوق العمل. وهنا يأتي دور التعليم وبناء القدرات البشرية ودور تعزيز قيم الديمقراطية والحرية، لكي يصبح الشباب العربي أكثر انفتاحاً على طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية وأكثر إدراكاً لتحدياتها.

وقد أعلن صندوق النقد أنه استجابةً لجائحة كوفيد-19 فقد أجرى الصندوق زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة من موارده بموجب أدوات التمويل الطارئ والحد السنوي المقرر لحجم الاستفادة الكلي من موارد الصندوق التي تقدم بشروط عادية. كذلك أنشأ الصندوق "خطة السيولة قصيرة الأجل (SLL)" لتقديم تمويل احتياطي للبلدان الأعضاء التي تتسم بسياسات وأساسيات اقتصادية بالغة القوة. كما قام بزيادة كبيرة في موارد الإقراض المتاحة للبلدان منخفضة الدخل (LICs) اعتباراً من مارس 2020 استجابة للطلب غير المسبوق على التمويل الميسر من جراء جائحة كوفيد-19.

وتمت زيادة حدود الاستفادة السنوية من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (PRGT) بصفة مؤقتة استجابةً لجائحة كوفيد-19 حتى 6 إبريل 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تم مد تطبيق أسعار الفائدة الصفرية على القروض الميسرة حتى نهاية يونيو 2021، مع إبقاء سعر الفائدة على التمويل الطارئ ثابتاً بشكل دائم عند مستوى الصفر. وتم تعديل الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT) لتقديم مساعدات تخفف أعباء مدفوعات خدمة الديون للبلدان الأعضاء الأفقر والأضعف اقتصادياً.

وقد اتفق وزراء مالية ومحافظوا البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين في اجتماع عبر الفيديو منذ أيام (الأربعاء الفائت) على زيادة موارد الصندوق بواقع 650 مليار دولار حتى يتمكن من تقديم المساعدة على نحو أفضل للدول الأكثر تأثراً حتى نهاية 2021. وأخيراً، تم تأمين موارد إضافية فعلية ومتعهد بها لغرض الإقراض بقيمة 16,9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، استجابةً للطلب الكبير على التمويل الميسر من جراء جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من صدمات اقتصادية. ومع الموارد المتاحة من قبل، يُتوقع أن تغطي موارد الإقراض المودعة في "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" الالتزامات التي تم التعهد بها في ظل السياسات الحالية حتى عام 2024.

كما كانت السيدة جورجينا تتحدث أمام وزراء المالية خلال فعالية افتراضية بعنوان: "تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عصر كوفيد-19 وما بعده"، مشيرة إلى أن الصندوق يشهد بعض علامات الانتعاش في الاقتصاد العالمي، فيما تشهد بعض الاقتصادات المتقدمة أداء أقل سوءاً مما كان متوقعاً.

أما بالنسبة للاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، فقد شددت السيدة جورجينا على ضرورة تعزيز التمويل المتاح لها، وذلك يعني بالنسبة لصندوق النقد الدولي، "توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة الحالية في الاقتصادات المتقدمة وتحويلها نحو الاقتصادات النامية حتى تتمكن من الاعتماد على قدرة تمويل قوية في صندوق النقد الدولي بشروط ميسرة".

وأضافت أن الجميع يعاني من آثار الجائحة وتأثيراتها المحتملة على الصحة والاقتصاد، ولكن أقل البلدان نموا تعاني بشكل أكثر حدة "ولا تملك الموارد اللازمة لاعتماد تدابير الانتعاش الاقتصادي على نطاق واسع".

وتحدث في الاجتماع أيضا نايجل كلارك، وزير المالية والخدمة العامة في جامايكا، مؤكدا الحاجة إلى قيام المجتمع العالمي باستجابة عاجلة وفعالة ومنسقة.

وفي الوقت الذي تضرر فيه الجميع بهذه الجائحة، إلا أن بعض المناطق تعد الأكثر تعرضا وتحتاج إلى دعم عاجل.

فقد تحملت الاقتصادات المعتمدة على السياحة والمثقلة بالديون في منطقة البحر الكاريبي، والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، العبء الأكبر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وفقا للسيد كلارك.

6. قائمة المراجع:

أحمد، الخميسي. (2017, 11 2). **صندوق النقد الدولي يتوقع فائضا بالميزان التجاري الليبي**. تاريخ الاسترداد 10 17, 2021، من الجديد العربي: <https://www.alaraby.co.uk/>

1. أحمد، بن مصطفى. (2016, 7 16). **الجوانب الخفية لعلاقة تونس بصندوق النقد الدولي**. تاريخ الاسترداد 2 17, 2021، من شبكة أنباء تونس الاعلامية: <http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/>

2. المحرر الاقتصادي الوسط. (2017, 5 12). **تقرير صندوق النقد الدولي: سوريا تتراجع 20 سنة إلى الوراء**. تاريخ الاسترداد 4 18, 2021، من يومية الوسط البحرينية: <http://www.alwasatnews.com/news/1135688.html>

3. جواد، كاظم البكري. (2012, 11 7). **الثورات العربية: ربيع عربي بخريف اقتصادي**. تاريخ الاسترداد 3 15, 2021، من كلية الادارة والاقتصاد، العراق: <https://www.uobabylon.edu.iq/>

4. حازم البلادي. (2001). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من بداية الحرب العالمية الثانية الى بداية الحرب الباردة**. سلسلة عالم المعرفة.

5. ذهبية لطرش. (2009). **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية**. ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس، 20-21 أكتوبر 2009.

6. سليم فرح، و آخرون. (2017, 3 6). **شعوب الثورات العربية ضحايا صندوق النقد**. تاريخ الاسترداد 4 10, 2021، من الجديد العربي: <https://www.alaraby.co.uk/>

7. شذى، ظافر، الجندي. (2017, 11 1). **اقتصاد الحرب وانتعاش تجارة الحرب والفساد**. تاريخ الاسترداد 4 12, 2021، من شبكة جيرون الإعلامية: <https://www.geiroom.net/>

8. كريمة، محمد الذكي. (2004). **اثار سياسة صندوق النقد الدولي علي توزيع الدخل القومي**. الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف، الطبعة الأولى.

9. يوسف، ناصر. (2016, 8 1). **رحلة صندوق النقد الدولي مع مصر**. تاريخ الاسترداد 1 12, 2021، من شبكة دوت مصر الاعلامية: <http://www.dotmsr.com/news/>